

في تقرير لقطاع المعلومات بالأمانة العامة

4 آلاف و423 وثيقة برلمانية منذ انطلاق مجلس الأمة الحالي

ربيع سكر

أكدت إحصائية أعدتها إدارة التوثيق والمعلومات بقطاع المعلومات بالأمانة العامة لمجلس الأمة وحصلت عليها «الوسط» أن إجمالي عدد الوثائق البرلمانية خلال المجلس الحالي « من 11/ 12/ 2016 الي 12/ 08/ 2017 » بلغ 4 آلاف و 423 وثيقة

برلمانية.

ووثائق المجلس الحالي خلال 8 أشهر، موزعة كالتالي : 1286 سؤالاً، تم الرد علي 964 سؤالاً، وطلب تمديد واحد، ولم يصل الرد على 321 سؤالاً، وبلغ عدد المشروعات بقانون المحالة من الحكومة 88 مشروعا، والاقتراحات النيابية بقانون بلغت 547

اقتراحا والاقتراحات برغبة 773 اقتراحا.

وشهد المجلس الحالي تقديم 12 اتفاقية و 37 ميزانية، بينما عدد الحسابات الختامية 31 حسابا، وتقارير اللجان 308 تقارير، والمضابط 27 مضبطة، والاستجوابات 4 استجوابات، وطلبات رفع الحصانة 18 طلبا.

علام الكندري



في رد الوزير الروضان على أسئلة النائب خليل الصالح

نسب ارتفاع أسعار السلع الغذائية

من 23 بالمئة إلى 50 بالمئة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة

ربيع سكر

أظهرت مقارنة بين قوائم أسعار السلع التي أعدتها وزارة التجارة ارتفاع أسعار اللحوم والدجاج والسكر والحب والشعيرة وسمك الزبيدي بشكل مضطرب خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة بنسب متفاوتة.

وأوضحت المقارنة التي جاءت في رد من وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة خالد الروضان على سؤال النائب خليل الصالح أن الزيادات في أسعار السلع طالت سلعا محلية ومستوردة بنسب بلغت في بعض السنوات 23 بالمئة، 25 بالمئة، 50 بالمئة.

وبلغت نسبة الزيادة لتلك السلع في العام 2016 عنها في العام 2015 كما يلي : أسماك الزبيدي المستورد بنسبة 11.57 بالمئة، الزبيدي الطازج بنسبة 12.32 بالمئة، الدجاج المجمد (5.92بالمئة) ، دجاج طازج حي (4.30بالمئة) ، لحم بقرى بالعظم (3.27بالمئة) ، لحم بقرى صافي طازج (1.63بالمئة) ، لحم غنم استرالي طازج مع العظم (7.55بالمئة) ، شعيرة المطاحن (0.60بالمئة) ، السكر (0.27 بالمئة) ، جبنة بيضه (0.82بالمئة) .

وفي رده، أكد الروضان أن الوزارة لم تصدر أي قرارات بشأن أسعار السلع منذ ديسمبر من العام الماضي إلا أنها تحرص على تنفيذ أحكام القانون رقم 10 لسنة 1979 والمعدل بقانون 117 لسنة 2013 في شأن الإشراف على الاتجار في السلع والخدمات والأعمال الحرفية وتحديد أسعار بعضها.

وقال الروضان أن الوزارة تحرص على اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة من أجل تفعيل نصوص هذا القانون ووضعها



خالد الروضان



خليل الصالح

صورة من رد وزير التجارة

كشف بأسعار (30) سلة منذ العام 2013 حتى 2016									
سنة	نسبة التغير بين سنة 2013 و 2014	سنة	نسبة التغير بين سنة 2014 و 2015	سنة	نسبة التغير بين سنة 2015 و 2016	سنة	نسبة التغير بين سنة 2016 و 2017	سنة	نسبة التغير بين سنة 2017 و 2018
18	3.96%	4.25%	91.12%	8.13%	-27.57%	5.89%			
19	2.84%	0.43%	-5.07%	0.41%	0.00%	0.41%			
20	1.30%	1.22%	0.16%	1.22%	0.82%	1.23%			
21	1.10%	1.17%	-0.26%	1.17%	-2.22%	1.14%			
22	0.61%	0.61%	4.21%	0.64%	-0.78%	0.63%			
23	0.63%	0.63%	-7.09%	0.59	-0.17%	0.58%			
24	1.36%	1.36%	0.00%	1.38%	0.00%	1.38%			
25	0.78%	0.60%	0.00%	0.60%	0.00%	0.60%			
26	0.10%	0.1	-1.00%	0.09%	0.00%	0.09%			
27	0.35%	0.36%	1.93%	0.37	0.27%	0.37%			
28	1.08%	0.11	-4.55%	0.10%	-2.86%	0.10%			
29	1.24%	1.29%	1.01%	1.30%	-0.09%	1.30%			
30	4.38%	4.09	3.89%	4.87%	-0.12%	4.87%			

الضبطية القضائية

وبين الروضان أنه بموجب القرار الوزاري 148 / 2016 تم تشكيل لجنة المتابعة وتفعيل دور الضبط القضائي على صعيد الرقابة التجارية وحماية المستهلك وتكثيف رقابتهم على الأسواق والمحافظة على ثبات الأسعار وعدم التلاعب فيها بأي وجه يؤدي إلى ارتفاع الأسعار التراجع مصطنع، وأضاف « ولقد توصلت اللجنة إلى 5 قرارات، أولها تكليف إدارة الرقابة التجارية برصد الأسعار بصورة مستمرة

المتعددة من مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة والموقع الإلكتروني للوزارة والصحف والمجلات وتوزيع نشرات توعوية عن طريق مراكز المفتشين الحاصلين على صفة الضبطية القضائية. وبين الروضان أنه في حالة ضبط أي مخالفة يتم تحرير محضر ضبط مخالفة وإحالة المخالف إلى نيابة الشؤون التجارية. وأشار إلى أن الوزارة تقوم بحملات توعية وتثقيف للمستهلك بواسطة وسائل الإعلام

مواقع التنفيذ لمواجهة أي زيادة غير مبررة في أسعار السلع والخدمات. وكشف أن الوزارة زادت أعداد مفتشي الرقابة التجارية الحاصلين على صفة الضبطية القضائية وذلك لتمكينها من الاستمرار في بسط رقابتها على النشاط التجاري وضبط الأسواق.

وذكر أن الوزارة تتولى رصد أسعار السلع الاستهلاكية والمواد الأساسية في الأسواق ومنافذ البيع والتوزيع المنتشرة في مختلف

يشغل منصب مقرر الخارجية وعضوية الصحية وتحسين بيئة الأعمال

45 سؤالاً و19 اقتراحاً بقانون.. حصاد النائب يوسف الفضالة في دور الانعقاد الأول

الصحة بنفسه وانتشار وتفاقم ظاهرة البطالة بين الشباب الكويتي وقيمة الرواتب سنوياً لشريحة العاملين والموظفين من غير الكويتيين (الأجانب) والعقد المبرم بين مجموعة فيرتس للتجارة العامة والمقاولات مع الوزارة وعدد الأطباء وفنيي الخدمات الطبية المساندة والممرضات وموظفي الشؤون الإدارية والمالية والقانونية المعينين في جميع المرافق والمستشفيات المالية المتأخرة لشركات الأدوية وفحص المياه والألبنة المعتمدة لإجراء فحص المياه في المدارس وتشكيل لجنة تحقيق في واقعة إتلاف دعوات القلب والأوعية الدموية المنتهية الصلاحية بمستشفى الأمراض الصدرية ومشروع تصميم وإنشاء وتجهيز المستشفى الأميري الجديد.

وقدم 9 أسئلة على وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب عن الهيكل التنظيمي التفصيلي للصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة وكشف بالمهام والرحلات الرسمية لرئيس مجلس إدارة الصندوق والية اختيار الشركات التي تتعامل معها الصندوق في التدريب وانتشار وتفاقم ظاهرة البطالة بين الشباب الكويتي وحول استراتيجية الوزارة في تطبيق سياسة الإحلال والتكويت وشروط نسبة العمالة الوطنية في العقود الحكومية الموقعة مع المقاولين ونسبة الإنجاز في مشروع مدينة صباح السالم الجامعية بكلياتها المختلفة.

وسأل وزير الأشغال عن انتشار وتفاقم ظاهرة البطالة بين الشباب الكويتي وحول إستراتيجية الوزارة في تطبيق سياسة الإحلال والتكويت وظاهرة تطاير الحصى (الصلبوخ) ونسبة إنجاز الأعمال وغرامة التأخير للعقود ومشروعات تطوير شارع جمال عبد الناصر وجسر جلبب الشويخ على الدائري السادس وجسر الريموك على طريق الملك فيصل وجسر صباح الناصر وجسور غرناطة الصليبيخات على طريق الجهراء.

وقدم سؤالين إلى كل من وزير النفط ووزير الكهرباء والماء، ووزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة، ووزير التربية ووزير التعليم العالي ووزير المالية. ووجه سؤالاً واحداً إلى كل من وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الداخلية ووزير الدفاع ووزير الخارجية ووزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب.



إحصائية الأعمال البرلمانية للنائب الفضالة

الاحداث رقم (111) لسنة 2015 (تاجيل تطبيق القانون ليعمل به ابتداء من 1 يونيو 2017) 45 سؤالاً: وجه النائب يوسف الفضالة 45 سؤالاً إلى جميع الوزراء منها 12 سؤالاً إلى وزير الصحة

للتحقيقات حبس أي متهم في أي قضية من قضايا الرأي حسباً احتياطياً) تعديل بعض أحكام القانون رقم (50) لسنة 1994 في شأن استغلال القسائم والبيوت لأغراض السكن الخاص (فرض رسم سنوي على كل مساحة تتجاوز (2000) متر مربع في مجموعها) إنشاء هيئة التخطيط العمراني.



يوسف الفضالة

إضافة مادة جديدة برقم (1) مكرراً إلى المرسوم القانون رقم (19) لسنة 2012 بشأن حماية الوحدة الوطنية (يعاقب بالحبس كل من يكفر أو يحرض على تكفير مسلم في مكان عام أو من خلال الصحف والمجلات ووسائل التواصل الاجتماعي أو الإعلام الرئي والمسموع) تعديل المادة (رابعة) من قانون إصدار قانون

قدم النائب يوسف الفضالة خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر 45 سؤالاً و 19 اقتراحاً بقانون و 5 اقتراحات برغبة، وشارك في تقديم طلب لمناقشة قضية الإبداعات المليونيه. والنائب الفضالة يشغل منصب مقرر اللجنة الخارجية، وعضوية اللجنة الصحية ولجنة تحسين بيئة الأعمال والمشاريع الصغيرة. ومن المقترحات بقوانين التي تقدم بها النائب يوسف الفضالة اقتراحاً واحداً من 18 شارك فيها بعض زملائه النواب جاءت كالتالي: تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم 23 لسنة 1990 بشأن تنظيم القضاء (يتقاضى رئيس المجلس الأعلى للقضاء المرتب المقرر لرئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الأمة) تعديل بعض أحكام القانون رقم 10 لسنة 1998 في شأن إنشاء محفظة مالية لدى بنك الكويت الصناعي لدعم تمويل النشاط الحرفي والمشاريع الصغيرة للكويتيين والقانون رقم 98 لسنة 2013 بشأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. إضافة مادتين جديدتين برقمي (71مكرراً) و(85 مكرراً) إلى القانون رقم (32) لسنة 1986 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية (تحصيل نسبة خمسة بالمائة من قيمة التحويلات التي يجريها جميع الوافدين والأجانب) إضافة مادة جديدة برقم (87 مكرراً) إلى القانون رقم (49) لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة (تخصيص (5بالمئة) من أعمال المقاولاة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة) تعديل الفقرة الأخيرة من المادة رقم (51) من القانون رقم (6) لسنة 2010 في شأن العمل بالقطاع الأهلي (يستحق العامل مكافآت نهاية الخدمة كاملة عند انتهاء خدمته في الجهة التي يعمل بها دون خصم مبالغ نظير الاشتراك في مؤسسة التامينات الاجتماعية) إنشاء مفضية الإصلاح القانوني. تعديل بعض أحكام القانون رقم (39) لسنة 2014 بشأن حماية المستهلك (دعوى جماعية نيابة عن أي فئة من فئات المستهلكين) جواز تخصيص مواقع في الأسواق العامة للمتقاعدين الكويتيين. إضافة مادة جديدة برقم (5 مكرراً) إلى القانون رقم (14) لسنة 1973 بشأن إنشاء المحكمة الدستورية (حق الانتخاب والظعن أمام المحكمة الدستورية وحل مجلس الأمة) تعديل بعض أحكام القانون رقم (5) لسنة 1982 بشأن إنشاء بيت الزكاة (يخضع بيت الزكاة لإشراف مجلس الوزراء) تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية (الإعلان عن طلب موظفين غير كويتيين) تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الصادر بالقانون رقم (17) لسنة 1960 (لا يحق للنائب العام أو المدير العام للإدارة العامة